

القيم الأخلاقية والتربوية والأدبية في وصايا السيد السيستاني دام ظله وأثرها في بناء الشخصية الوطنية

د. زهراء علي دخیل

المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - الجامعة اللبنانية

المقدمة:

يستأثر موضوع القيم التربوية والأخلاقية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، نظراً إلى تأثيره المهم على مختلف الصعد: الإنسانية، والوطنية، والمجتمعية. إن للقيم التربوية والأخلاقية انعكاسات بالغة الأهمية على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقاً من ذلك، تُطرح على طاولة البحث إشكاليات مرتبطة بمدى إسهام المرجعيات الدينية في تعزيز تلك القيم ودورها في تثبيتها.

الأهداف:

-توثيق الجهد العلمي للمرجع السيد السيستاني بدءاً من إجماع العلماء الكبار على أهليته وأحقّيته في تولي منصب المرجعية الدينية في النجف الأشرف وإلى يومنا الحاضر.
-إبراز الدور الفاعل للمرجعية في بناء الإنسان وإصلاحه.
-بيان القيم الأخلاقية والتربوية والأدبية في وصايا السيد السيستاني من أجل بناء الإنسان وإصلاحه.

-إبراز أثر المرجعية الفاعل في إدارة الأزمات (أزمات العالم الإسلامي) وأحداثه المفصلية، وتوجيههم الأمثل على الصّاعدين: النفسي، والحركي
-تبيان الأثر البارز لفتاوى المرجعية الدينية في توحيد الأمة الإسلامية.
-إبراز الارتباط الروحي للمسلمين بالمرجعية من خلال استجابتهم الشاملة للفتاوى.
-تسليط الضوء على مواقف المرجعية القيادية عبر رصد مختلف أشكال الانحراف، ومعالجتها خصوصاً الإرهاب والتطرف.

المبحث الأول: مفهوم القيم ودلالاتها
تُعرّف القيم بأنّها: "الرغبات والأهداف المتفق عليها اجتماعياً، والتي تدخل في عمليات التعلّم والتنشئة الاجتماعية" نفهم من خلال هذا التعريف أنّ القيم يكتسبها الفرد من خلال التعلّم والتنشئة الاجتماعية^(١). فالأفراد يستقون القيم من البيئة التي يعيشون فيها فتتطبع قيمهم بطابعها، وبدورهم يورثون القيم للأجيال القادمة.

هناك أحد الباحثين (كمال التابعي) يُعرّف القيم من خلال مجموعة الاتجاهات التي وضعها لدراسة القيم، ويُعرّفها: "بوصفها أشياء وموضوعات مرغوب فيها، أو مرغوب عنها"؛ فدراسة القيم والتعرّف عليها يظهر من خلال مؤشرات الاتجاهات والأفعال والسلوك ومن خلال الغايات، التي يُصرّح بها الأفراد، والمثل الثقافية، والتوجهات القيمية، والمعايير، والمعتقدات^(٢).

يُعرّف (فير تشايلد) القيم بأنّها مواضيع يوجد اتفاق حولها. إنّ الحكم القيمي الذي يطلقه الناس ينبع من أشياء وهي الواجب والحسن والجميل والضروري، وأنّ القيمة هدف له علاقة بالعاطفة. ومن ثمّ، فإنّك تحب كل ما يساعدك على تحقيق أهدافك، ومن الجانب المعنوي ترتبط القيمة بالصفات والفضائل التي تكون محل الرضى، أو القبول، أو الإعجاب، أو التقدير، فتخرج القيمة من الدائرة الضيقة وتكتسب صفات معنوية^(٣).

ترتبط القيم بسمات عبر تاريخها، ويحدث التطوّر والتغيير لتلك القيم؛ لتواكب حركة التغيير، التي يشهدها المجتمع بوساطة التقدّم العلمي والثقافي^(٤).

تشير القيم إلى الكيفية التي سيتعامل بها الإنسان في المواقف المستقبلية، وتساعد الإنسان على التفكير في ما ينبغي عليه أن يفعله تجاه تلك المواقف والأحداث وتحدّد له الأساليب والوسائل التي يختارها تجاهها بالإضافة إلى تفسير السلوك الصادر عنها، وتحفظ على المجتمع تماسكه، وتحدّد له أهداف حياته، ومثله العليا، ومبادئها الثابتة المستقرة التي تحفظ له هذا التماسك والثبات اللازمين، وتساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه بتحديد الاختيارات الصحيحة التي تسهل للناس حياتهم وتحفظ للمجتمع

استقراره وكيانه في إطار موحد تربط مختلف ثقافات المجتمع بعضها ببعض حتى تبدو متناسقة تقي المجتمع من الأناثية المفرطة والنزعات والشهوات الطائشة، وتساعد على التنبؤ بما سيكون عليه المجتمعات، فالقيم والأخلاقيات الحميدة هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الحضارات.^(٥)

المبحث الثاني: القيم الأخلاقية والتربوية لدى المرجعية الدينية العليا
بعد استعراض مفهوم القيم، والعناصر المرتبطة به،... إن هناك قيماً أخلاقية وتربوية في المجتمعات الإنسانية،... ومن ذلك ما تدعو إليه وتحث عليه المرجعية الدينية العليا.
من القيم الأخلاقية والتربوية التي حثت المرجعية الدينية العليا بقيادة السيد السيستاني عليه السلام على الالتزام بها من أجل حماية المدنيين، واحترام المقاتلين، والتعامل الإنساني مع المعتقلين أيًا كانوا، وحفظ ممتلكات المواطنين وحراستها^(٦):
-نؤكد مرة أخرى على جميع أحببتنا المقاتلين وهم يواجهون عدواً ظالماً لا يراعي أدنى المعايير الأخلاقية في حربه معهم، حيث يتخذ المناطق السكنية مواقع للقتال، ويجعل العوائل من الأطفال والنساء وكبار السن دروعاً بشرية لحماية نفسه.
-نؤكد على المقاتلين بمختلف عناوينهم أن يعملوا ما في وسعهم لإبعاد الأذى عن المواطنين العالقين في هذه المناطق، وأن يوفرُوا الحماية لهم بالقدر المستطاع.
-كما نؤكد على ضرورة التعامل الإنساني مع المعتقلين أيًا كانوا، وتسليمهم إلى الجهات الرسمية ذات العلاقة والحيلولة دون أن يقع عليهم ظلم وتعدٍّ من أي جهة كانت.
-ونؤكد أيضاً على أهمية حفظ ممتلكات المواطنين وحراستها في المناطق التي يتم تحريرها، وعدم السماح لأي كان بالتجاوز عليها وإتلافها، أو الاستحواذ عليها.
إذ يؤكد سماحة المرجع السيستاني عليه السلام رعاية تلك الجوانب الأخلاقية والتربوية وعدّها واجباً دينياً وأخلاقياً ووطنياً لبناء الشخصية الوطنية الفاعلة من أجل الحفاظ على النسيج الوطني، فيهيّب جميع المشاركين في العمليات القتالية الالتزام التام بها، وإعطاء صورة مشرفة عن المقاتل العراقي المدافع عن وطنه تبقى ماثلة في الأذهان. فتيّنوا تلك الميزات والسمات التي يجب أن يتحلّى بها المقاتلين الأبطال من قبل المرجعية الدينية العليا:

-نظرة الإجلال والإكبار "نحيهم بإجلال وإكبار، أيديهم طاهرة". لاحظوا أي وصف لأولئك الأبطال أولئك المقاتلين الذين يسكون بالسلاح دفاعاً عن العراق ومقدساته ومواطنيه.

-التضحيات العظيمة "نقدّر عالياً تضحياتهم" وصف العظيم لتلك التضحيات.

-نبارك انتصاراتهم الرائعة. "فهنيئاً لكم أيها المقاتلين الأبطال بهذه الأوصاف".

في ما يتصل بمجالات القيم التربوية والأخلاقية التي دعت إليها المرجعية موضوع المواطنة؛ من المؤكد أن المواطنة هي في المقام الأول وضع قانوني، وهذا الوضع يشمل قبل كل شيء حق التصويت في الانتخابات لكنه أيضاً يتضمن مجموعة من الحقوق والحريات يجب أن يتمتع بها المواطن دون قيود، غير التي يفرضها المجتمع، فالمواطنة قانونياً تعني علاقة الفرد بالدولة كحقيقة جغرافية وسياسية تحددها وتحكمها النصوص الدستورية والقانونية والتي تحدد على قاعدة المساواة الحقوق المختلفة للأفراد والواجبات التي عليهم تجاه المجتمع والوسائل التي يتم من خلالها التمتع بالحقوق والايفاء بالواجبات، وعادة ما تكون رابطة (الجنسية) معياراً أساسياً لتحديد من هو المواطن وبناءً عليها تترتب الحقوق والواجبات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية (٧).

تطالب المرجعية الدينية ممثلة بالسيد السيستاني عليه السلام بالقضاء على الفساد، وإيجاد فرص عمل لأعداد كبيرة من العاطلين خاصة حملة الشهادات الجامعية، والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وإيقاف عمليات المdahمات والاعتقالات غير المبررة، بالإضافة إلى وقف الإعدامات من دون محاكمات فعلية، وإثباتات قاطعة بالأدلة والشهود.

المبحث الثالث: دلالات موقف المرجعية الدينية من المظاهرات السلمية

من بيان المرجع الكبير السيد السيستاني عليه السلام (٨):

بعد يوم (٢٥ شباط ٢٠١١م) من التظاهرة أصدر مكتب سماحة السيد السيستاني عليه السلام بياناً تضمن تقديراً للمتظاهرين، وامتدح الحالة السلمية والحضارية للتظاهرة. وذلك

بعيداً من الأحداث الدامية التي رافقت التظاهرات والمصادمات مع رجال الأمن. مما جاء في بيان السيد السيستاني: ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ المرجعية الدينية إذ تُقدّر عالياً أداء المواطنين الأعزاء ممن شاركوا تحسباً لمخاطر استغلالها من قبل ذوي المآرب الخاصة تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات، ولا سيما الطاقة الكهربائية، ومفردات البطاقة التموينية، وتوفير فرص العمل للعاطلين، ومكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة،... إنّ المرجعية الدينية التي طالما أكدت على المسؤولين ضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة، تحذّر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في إدارة الدولة، ومما يمكن أن ينجم عن عدم الإسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلاً...

نتبين من بيان السيد السيستاني ﷺ ما يلي:

- حرص سماحته على بقاء التظاهرات سلمية وحضارية ومن دون عنف، أو تخريب للمال العام والخاص.

- دعا سماحته إلى تحسين الطاقة الكهربائية، ومفردات البطاقة التموينية (لم تكن من مطالب المتظاهرين، فالكهرباء تصبح أزمة في أشهر الصيف، وليس في الأشهر الباردة مثل شباط).

- حذّر سماحته من الجماعات المندسة التي تستغلّ التظاهرات لأهدافها الخاصة.

- دعا سماحته مجلس النواب والحكومة العراقية إلى المبادرة لتحسين الخدمات الحياتية والمعيشية ما يصبّ في مصلحة الوطن والمواطنين.

- الدعوة إلى توفير فرص العمل، ومكافحة الفساد.

- دعوة الدولة إلى التخلي عن حالة البطء الذي يرافق الإجراءات الحكومية، والإسراع بالإجراءات اللازمة.

بتلك الوصايا والإرشادات الإصلاحية في مختلف الصُّعد سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، حرص سماحته على تماسك النسيج الوطني وأثره في بناء الشخصية الوطنية الفاعلة.

ومن خطبة الإصلاح الحكومي^(٩):

تلك الخطبة مثلت منهجاً جديداً لحركة الإصلاح الحكومي. وطلبت المرجعية مباشرة من رئيس الوزراء السابق الدكتور حيدر العبادي التحرك بذلك الاتجاه، وأن يكون أكثر جرأة وشجاعة في خطواته الإصلاحية، ويضرب بيد من حديد. جاء في الخطبة ما يأتي: يمرّ بلدنا الحبيب العراق بأوقات عصيبة، ويعاني من أزمات متنوعة أثرت بصورة جدية على حياة المواطنين، وكانت لها تداعيات كبيرة على معيشة الكثيرين منهم. فمن جانب يواجه البلد الإرهاب الداعشي الذي بسط سيطرته على أجزاء كبيرة من عدة محافظات وارتكب ولا يزال يرتكب من الجرائم ما يندى له جبين الإنسانية، وقد تسبّب في نزوح مئات الآلاف من المواطنين عن مساكنهم، ويعاني الكثير منهم من أوضاع مأساوية. ولكن أبناء العراق الميامين في القوات المسلحة بتشكيلاتها المختلفة وكذلك المتطوعون الأبطال، وأبناء العشائر الغيارى هبوا للدفاع عن الأرض والعرض والمقدسات وقد حققوا انتصارات مهمة خلال الأشهر الماضية وقدموا التضحيات الجسام فداءً للوطن العزيز، ولا يزالون مستمرين في منازلهم للأعداء بكل قوة وبسالة، حماهم الله ونصرهم نصراً عزيزاً.

المطلوب من القوى السياسية أن توحّد مواقفها في هذه المعركة التاريخية التي هي معركة وجود للعراق ومستقبله والمطلوب من الحكومة أن تسخر مختلف إمكانياتها لإسناد ودعم المقاتلين فإنّ لهم الأولوية القصوى في هذه الظروف...

المتوقع من السيد رئيس مجلس الوزراء الذي هو المسؤول التنفيذي الأول في البلد-وقد أبدى اهتمامه بمطالب الشعب وحرصه على تنفيذها- أن يكون أكثر جرأة وشجاعة في خطواته الإصلاحية ولا يكتفي ببعض الخطوات الثانوية التي أعلن عنها مؤخراً؛ بل يسعى إلى أن تتخذ الحكومة قرارات مهمة وإجراءات صارمة في مجال مكافحة الفساد،

وتحقيق العدالة الاجتماعية فيضرب بيد من حديد من يعبث بأموال الشعب ويعمل على إلغاء الامتيازات والمخصصات غير المقبولة التي منحت لمسؤولين حاليين وسابقين في الدولة مما تكرر الحديث بشأنها.

إن المطلوب منه أن يضع القوى السياسية أمام مسؤولياتها ويشير إلى من يعرقل مسيرة الإصلاح أيًا كان وفي أي موقع كان.

وعليه، أن يتجاوز المحاصصات الحزبية والطائفية ونحوها في سبيل إصلاح مؤسسات الدولة، فيسعى في تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب وإن لم يكن متتمياً إلى أي من أحزاب السلطة وبغض النظر عن انتمائه الطائفي أو الإثني. ولا يتردد في إزاحة من لا يكون في المكان المناسب وإن كان مدعوماً من بعض القوى السياسية ولا يخشى رفضهم واعتراضهم معتمداً في ذلك على الله تعالى الذي أمر بإقامة العدل وعلى الشعب الذي يريد منه ذلك وسيدعمه ويسانده في تحقيقه.

نستخلص من تلك الخطبة الإصلاحية للمرجعية الدينية الخطوط الرئيسة والتي تضمنت مجموعة من التوجيهات التي تصل إلى مستوى الأوامر المباشرة لأعلى الهرم الحكومي ألا وهو رئيس الوزراء. من تلك التوجيهات:

-الإشادة بتضحيات القوات المسلحة والمتطوعين (الحشد الشعبي)، وأبناء العشائر من الغيارى السنة الذين حققوا الانتصارات في وقف الهجمة الداعشية بعد احتلال الموصل ثم الأنبار.

-التضامن مع النازحين السنة من المحافظات التي تعرضت لاحتلال داعش.
-الطلب من القوى السياسية أن تنهي خلافاتها، وتوحد مواقفها في تلك المرحلة التاريخية التي يتهدد فيها وجود العراق ومستقبله.

-إلغاء الامتيازات والمخصصات غير المقبولة الممنوحة للمسؤولين السابقين والحاليين.
-على رئيس الوزراء تجاوز المحاصصة الحزبية والطائفية في سبيل إصلاح مؤسسات الدولة. وأن يعين الشخص المناسب في المكان المناسب حتى لو كان غير متتمياً لأي حزب في السلطة، ومهما كان انتماءه الطائفي أو الإثني.

-الطلب من الحكومة تقديم كل إمكانياتها وذلك لتوفير احتياجات المقاتلين الذين يجب أن يحظوا بأهمية كبيرة ضمن مخططات الحكومة

-يتوق الشعب إلى أن يقدم النواب الذين قد اختارهم وتحدّى السيارات المفخخة والتهديدات الأمنية بأن يوفر حياة كريمة، ويحقق العدالة الاجتماعية.

-مخاطبة رئيس الوزراء مباشرة بوصفه المسؤول التنفيذي الأول، والطلب منه أن يكون أكثر جرأة وشجاعة في خطواته الإصلاحية، ولا يكتفي بالخطوات الثانوية التي أنجزها.

-مطالبة رئيس الوزراء باتخاذ قرارات مهمة وإجراءات صارمة لمكافحة الفساد، والضرب بيد من حديد على من يعيث بأموال الشعب.

بتلك الوصايا والإرشادات الإصلاحية، وتطبيق الإجراءات الإصلاحية وتنفيذها في مختلف الصُّعد سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، حرص سماحته على تماسك النسيج الوطني وأثره في بناء الشخصية الوطنية الفاعلة.

أما بالنسبة إلى البعد السياسي تبدو المواطنة اليوم اقرب إلى نمط سلوكي مدني وإلى مشاركة نشطة ويومية في حياة المجتمع أكثر مما هي وضع قانوني مرتبط بمنح الجنسية، فالمواطن الصالح مشارك في الحياة العامة بكل تفاصيلها؛ وهذا الوضع يشمل حرية تشكيل الأحزاب، حق التظاهر، الاعتصام، والمساهمة في تشكيل النظام السياسي . فيتجسد في مجموعة من الحقوق والحريات والواجبات التي يقررها دستور الدولة، وللمواطنين وحدهم حق ممارسة الحقوق السياسية، وحق الاستفادة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها اجهزة وهيئات الدولة كالعلاج والتعليم ، كما تقع عليهم وحدهم الابعاء والتكاليف العامة.

ومن هنا، يظهر الارتباط الوثيق بين مبدأ المواطنة ومبدأ تكافؤ الفرص وتساوي المواطنين في الحقوق، وكذلك ارتباط هذا المبدأ بالنظام الديمقراطي ، كما تتطلب المواطنة قيام نظام سياسي ديمقراطي.^(١٠)

عندما سئل السيد السيستاني رحمته الله عن شكل الحكومة التي يريدها: "شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي، وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة؛ لكي يختار كل

عراقي من يُمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه^(١١)، فهو لم يذكر أي خيارات مثلاً: جمهوري، رئاسي، برلماني، مختلط وغيره. وفي مكان آخر: يُحدّد سماحته آلية تحديد شكل الحكم بقوله: "شكل نظام الحكم يحدده الشعب العراقي، وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة ؛ لكي يختار كل عراقي من يُمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه"^(١٢).

يؤكد السيد السيستاني رحمته الله أن شكل العراق من حيث هويته إن كانت قومية عربية، أو هوية إسلامية، يحددها الشعب العراقي بجميع مقوماته ومذاهبه، من خلال جمعية وطنية منتخبة تكتب الدستور مع عدم تدخل المرجعية الدينية في ممارسة دور في السلطة والحكم، والنأي بالحوزة العلمية عن التصدي لممارسة العمل السياسي، وترى أنه على علماء الدين النأي بأنفسهم عن تسلّم المناصب الحكومية.

تتمتع المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح المجتمع ومكوناته؛ وذلك لمواقفها الوطنية التي لم تُفرّق بين مُكوّن وآخر، وتصديها لدعم القيادات السياسية في العراق تحقيقاً لتوازن سياسي، وتحقيقاً لسلم اجتماعي لعدم وقوع حرب طائفية أو أهلية، وصولاً إلى استقرار المجتمع العراقي داخلياً، فقد دعت إلى التهدئة في العديد من الأحداث، ومنها تفجير الإمامين العسكريين عليهما السلام فكان لذلك التأييد الشعبي الواسع لها كدعوة شعبية لتدخل المرجعية الدينية في الشؤون العامة للبلاد، وعُدّت الملجأ الأول والأخير للعراقيين للوقوف بوجه السياسة الإدارية غير الفعالة في العراق.

المبحث الرابع: المواطنة، من مضامين القيم التربوية التي المرجعية الدينية ففي نظرتها إلى دولة المواطنة ومهامها وطريقة تشكيلها رسم السيد السيستاني رحمته الله معالمها من قبل حسب ما يأتي:

حكومة منبعثة من إرادة الشعب، حيث يقول سماحته: "الذي نريده هو أن يفسح المجال لتشكيل حكومة منبعثة من إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعرافه"^(١٣) فهي

حكومة تُمثّل جميع المكونات والقوميات والطوائف، وليست حكومة طائفة واحدة أو قومية معيّنة مهما كان عددها. أولاً-الاهتمام بدولة المواطنة:

لقد سعت المرجعية الدينية منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق في أن يحلّ مكانه نظام يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الاقتراع ، في انتخابات دورية حرة ونزيهة، وذلك إيماناً منها بأنه لا بديل عن سلوك هذا المسار في حكم البلد إن أريد له مستقبل ينعم فيه الشعب بالحرية والكرامة ويحظى بالتقدم والازدهار، ويحافظ فيه على قيمه الأصيلة ومصالحه العليا^(١٤).

إنّ المشاركة في هذه الانتخابات حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، وليس هناك ما يلزمه بممارسة هذا الحق إلا ما يقتنع هو به من مقتضيات المصلحة العليا لشعبه وبلده، نعم ينبغي أن يلتفت إلى أن تخليه عن ممارسة حقه الانتخابي يمنح فرصة إضافية للآخرين في فوز منتخبيهم بالمقاعد البرلمانية وقد يكونون بعيدين جداً عن تطلعاته لأهله ووطنه، ولكن في النهاية يبقى قرار المشاركة أو عدمها متروكاً له وحده وهو مسؤول عنه على كل تقدير، فينبغي أن يتخذه عن وعي تام وحرص بالغ على مصالح البلد، ومستقبل أبنائه^(١٥).

من تجليات دولة المواطنة لدى المرجعية الدينية في النجف الأشرف، فُرى في بيان مكتب سماحة السيد السيستاني رحمته الله حول التعرّض للكنائس المسيحية في بغداد والموصل: ففي مسلسل الأعمال الإجرامية التي يشهدها العراق العزيز وتستهدف وحدته واستقراره واستقلاله تعرّض عدد من الكنائس المسيحية في بغداد والموصل إلى اعتداءات آثمة أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا الأبرياء بين قتيل وجريح، كما تضرر الكثير من الممتلكات العامة والخاصة. وإننا إذ نشجب وندين هذه الجرائم الفظيعة، ونرى ضرورة تضافر الجهود وتعاون الجميع -حكومة وشعباً- في سبيل وضع حدٍّ للاعتداء على العراقيين، وقطع دابر المعتدين، نؤكد وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين

وغيرهم من الأقليات الدينية ومنها حقهم في العيش في وطنهم العراق في أمن وسلام^(١٦).

من المواضيع التي تصبّ في التنشئة على المواطنة: نبذ العنف والاعتداءات والفتن الطائفية....أكد سماحة السيد السيستاني رحمته الله مدى الحاجة إلى رص الصفوف، ونبذ الفرقة، والابتعاد عن النعرات الطائفية، والتجنّب عن إثارة الخلافات المذهبية،... لتوثيق أواصر المحبة والمودة بين أبناء هذه الأمة، ولا أقلّ من العمل على التعايش السلمي بينهم مبنياً على الاحترام المتبادل، وبعيداً عن المشاحنات والمهاترات المذهبية والطائفية أيّاً كانت عناوينها،...^(١٧)

ثانياً- مفهوم مبدأ المواطنة

إنّ المواطنة منظومة متكاملة من الحقوق الطبيعية التي يتعيّن أن يتمتع بها كل إنسان، وعلى السلطة توفيرها والالتزام بها، طالما أنّ هذه السلطة تستمدّ شرعيّتها من إرادة مواطنيها.

لقد ركزت دساتير الدول الحديثة^(١٨) وقوانينها على تحديد ملامح المواطنة وحقوقها وشروطها، ودرجت تلك القوانين لمراحل طويلة على تحديد حقوق المواطن وواجباته وأبعاد المواطنة.

تعدّ المواطنة من أسس درجات العدالة عند التعامل مع أبناء الوطن جميعهم بوصفهم متساويين في الحقوق والواجبات، لا فرق بين مواطن وآخر ولا تفرقة بين المواطنين على أساس الدين، أو الجنس، أو الأصل، أو اللغة.

في ضوء ما تقدّم سنقسم دراستنا لهذا الفصل على المبحثين الآتيين:-

المبحث الأول:- التعريف بمبدأ المواطنة.

أ- التعريف بمبدأ المواطنة

لقد تطور مفهوم المواطنة عبر مراحل تاريخية وحضارية ما صعب من وضع تعريف جامع مانع له وخاصة أنّه يُعدّ مصطلحاً سياسياً متحركاً، إلّا أنّ ذلك لم يمنع من تعريفه. وعليه، سوف نتناول هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين:-

المطلب الأول:- تعريف مبدأ المواطنة.

تعريف مبدأ المواطنة لغةً واصطلاحاً

إن تناول مبدأ المواطنة يتطلب ابتداءً التطرّق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي للمواطنة لتحديد الأساس الذي يتم الانطلاق منه.

أولاً:- تعريف مبدأ المواطنة لغة

يبدو التعريف اللغوي صعباً بشكل ما، وذلك لأنّ تعبير المواطنة هو تعبير حديث دخل على اللغة العربية بعد أن وضعت معاجمها القديمة بغرض التعبير عن مفاهيم معاصرة، ومع ذلك يمكن محاولة استخلاص أقرب التعريفات الواردة في المعاجم القديمة.^(١٩)

لقد عرف اللغويون المواطنة بأنها لفظ مشتق من الوطن وهو المنزل الذي يتخذه الانسان مكاناً للإقامة ، وهو وطن الانسان ومحله وأوطنت الأرض ووطنها توطيئاً واستوطنتها؛ أي اتخذتها وطناً، والمواطن جمع مفردة موطن. والوطن مشهد من مشاهد الحرب^(٢٠). وفي التنزيل العزيز: "لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ".^(٢١)

في حين عرف معجم المنجد الوطن بأنه مكان إقامة الانسان ومقره ، إليه انتماءؤه ولد به ، أو لم يولد.^(٢٢)

وكانت تعني المدينة بوصفها بناء حقوقياً ومشاركة في شؤون المدينة (polis) يعود أصل كلمة المواطنة ومدلولها إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة ، كما تستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الفرنسية (citoyennete) وهي مشتقة من كلمة (cite) وتقابلها باللغة الانكليزية كلمة (citizenship) المشتقة من كلمة (city) أي المدينة.^(٢٣)

أمّا المواطن فهو عضو في دولة بالولادة، أو بالاختيار ويترجم (citizeness) وجماعة المواطنين، أو المواطنين قاطبة بـ (citizenry)^(٢٤).

إن الترجمة العربية للمفردة الإنكليزية (citizenship) بـ "المواطنة" يمكن عدّها ترجمة مقبولة وموفقة، حيث رأى الباحثون والمفكرون العرب تأصيلاً للمفهوم وتقريباً له من ذهن الإنسان العربي وربطه بفكرة الوطنية ذات الأهمية المركزية في العمل المشترك بين جميع المواطنين من أجل النهضة الحضارية، ومن أجل تحقيق الاندماج الوطني، وبناء

الدولة بوصفها مؤسسة مستقلة عمن يحكمها يتساوى المواطنون جميعهم في القرب والبعد منها ويتمتعون جميعاً بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية كما يتحملون واجبات متساوية دون تمييز.^(٢٥)

وما يلاحظ إن المعاجم العربية تركز بشكل رئيس على الوطن ، وليس للمواطنة فيها أي ذكر، ولكن إذا أخذنا مصطلح (المواطنة) بالقياس اللغوي على وزن (مفاعلة) أي المشاركة ، فيكون معنى المواطنة تشارك عدد من المواطنين في العيش معاً على أرض واحدة، أو في وطن واحد ويشكلون مجتمعاً معيناً، أو دولة بالمعنى الحديث بحساب أن الدولة (تعاقد اجتماعي) بالدرجة الأولى، حيث يتمتع المواطنون جميعهم بالحقوق والواجبات ذاتها.^(٢٦)

وعليه، فإن كلمة المواطنة في اللغة العربية أكثر دقة من المفاهيم اللغوية الأخرى؛ لأنها مفاعلة بين اثنين، أو الذين يصبحون عشرات، أو مئات، أو الملايين، يتفاعلون حول الوطن فيقتسمون كل الانتماءات، وكل الحقوق والواجبات.^(٢٧)

ثانياً:- تعريف مبدأ المواطنة اصطلاحاً

لو أردنا التطرق إلى المعنى الاصطلاحي للمواطنة، فإننا نكون أمام تعاريف متعددة وكثيرة نذكر منها ما عرفتها:-

دائرة المعارف البريطانية بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمن تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ، أو يقصد بها "انتساب الفرد إلى وطن له فيه ما لأي شخص آخر من الحقوق التي يكفلها الدستور وعليه ما على أي شخص آخر من الواجبات التي يفرضها الدستور، من خلال إمعان النظر في التعريفين السابقين نجد أنهما أقرب إلى تعريف الجنسية التي تعرف بأنها رابطة قانونية (سياسية) بين الشخص والدولة تترتب عليها حقوق والتزامات لذلك فأنا نفضل التعاريف التي تعطي معنى أوسع للمواطنة ومن تلك التعاريف التي تقول بأن المواطنة هي "حق المرء بالعضوية في المجتمع ووعيه بالانتماء إلى جماعة معينة".^(٢٨)

تعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة (citizenship) (وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز) بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً.^(٢٩) نجد التعريف الاصطلاحي قد أبرز طبيعة الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يعيش فيها فالمواطنة تمثل الحق القانوني للشخص الذي يعيش في بلد ما كي يكون مواطناً في هذا البلد، إن هذا التعريف يعطي الأساس القانوني لوصف المواطنة فهو حق نظمته المواثيق والشرائع والدساتير والقوانين تمنح بموجبه كل دولة مواطنيها هذا الوصف استناداً إلى جملة من الاعتبارات التي نظمته القوانين الداخلية من قبيل قوانين الجنسية والإقامة والقواعد القانونية التي تفسر مفهوم المواطن والمقيم والأجنبي.^(٣٠)

يمكن القول: إن المواطن هو الذي يستقر بشكل ثابت بداخل الدولة، أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع

للقوانين الصادرة عنها فيتمتع بشكل متساوٍ مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات اتجاه الدولة.^(٣١)

المواطنة وفقاً لما سبق رابطة قانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها، ينشأ عنها جملة من الحقوق والواجبات ويعبر عن الفرد بلفظة المواطن حسب الرابطة السابقة ويعبر عن هذه الرابطة - القانونية والسياسية - بالجنسية التي تجعل الفرد بمركز التبعية القانونية والسياسية لدولته كوجه للتمييز عن غيره ممن يحمل الجنسية كالأجنبي^(٣٢). وهذا يؤدي إلى إيجاد معنيين للمواطنة لا يتقاطعان وإنما يكملان المعنى الاساسي للمواطنة، المعنى الاول الذي يقوم على الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت فهي في وضع قانوني للفرد في الدولة تترتب عليه حقوق يتمتع بها الفرد كمواطن وواجبات يتحمل مسؤوليتها تجاه الدولة.

أما المعنى الثاني فتقتصر المواطنة على الجانب السياسي وبالتالي تعرف بأنها "عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة بما يترتب على ذلك من مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الفرد والدولة نسميها الحقوق والواجبات".^(٣٣)

كذلك هناك من يعرف المواطنة بأنها تحالف وتضامن بين أناس أحرار متساوين في القرار والدور والمكانة.^(٣٤)

في قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد ودولة، خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون، كما يمثل مفهوم المواطنة جزءاً أساساً في نظرية حقوق الإنسان منذ القدم وهذا ما نراه واضحاً بين المواطنة كمبدأ أتاح للإنسان أن يؤسس لإنشاء الأوطان وتعميرها وبين حقوق الإنسان كنظرية تسعى إلى الحفاظ على كيان الإنسان وحرياته العامة وحقه في العيش اللائق الذي يستحقه ضمن الثقافات الفكرية والدينية السائدة في المجتمعات التي تعيش في هذه الأوطان.^(٣٥) تعرف المواطنة بأنها وضع قانوني على أساس الجنسية التي تمنحها الدولة عند الولادة أو عن طريق التجنس، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات في ما يتعلق بتلك الدولة.^(٣٦) أما في الاصطلاح فالوطنية تعني حب الشخص وإخلاصه لوطنه^(٣٧)؛ بينما المواطنة هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى وطن^(٣٨)، فإن هناك علاقة عضوية بين المواطنة والوطنية لكونهما مشتقتين من جذر لغوي واحد وتشيران إلى معنى السكنى في مكان واحد (الوطن) والمشاركة في الحياة العامة (المواطنة).

كما تُعرف الوطنية بأنها الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعاً عنهما، وتعدّ صفة الوطنية أكثر عمقاً من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة، أو دولة معينة ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح الجماعة، أو الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة^(٣٩)، أي أن الوطنية هي الإطار الفكري (النظري) للمواطنة التي هي الممارسة العملية بمشاركة أبناء الوطن (المواطنين)، وبذلك تكون المواطنة التجسيد الحقيقي لمفهوم الوطنية في الانتماء والعطاء.^(٤٠)

يرى بعض الباحثين أنّ المواطنة لها جانبان؛ الأول: عاطفيّ ويشار له بمصطلح الوطنية. والثاني: عمليّ ويشار له بمصطلح المواطنة. لذا، أبرز البعض هذين الجانبين (العاطفي والعملي) في تعريفه للمواطنة على أنها (حب الفرد لوطنه وانتماءه له، والتزامه بمبادئه وقيمه وقوانينه، والتفاني في خدمته والشعور بمشكلاته والإسهام الإيجابي مع غيره في حلّها). (٤١)

هناك من يميز بين ثلاثة أنواع من المواطنة، النوع الأول يتمثل بالمواطنة المدنية وتتمثل بالحقوق اللازمة من أجل الحرية الفردية وحرية التملك والحرية الشخصية والعدالة، أما النوع الثاني فهي المواطنة السياسية وتتضمن الحق في المشاركة في العملية السياسية، والنوع الثالث هو المواطنة الاجتماعية هذا النوع يؤكد على حقوق المواطن في المساواة الاجتماعية.

ولكن المواطنة تمثل مفهوم المشاركة في الحياة العامة دون تمييز لأيّ سبب كان، وبذلك فهي أوسع من مفهوم المشاركة السياسية، وتمثل العلاقة بين المواطن والمجتمع في المجالات كافة. (٤٢)

من ثمّ، يمكن القول بأن المواطنة هي عملية مشاركة المواطنين جميعاً، بفاعلية في الحياة السياسية العامة لمجتمعهم ودولتهم وتشكيل البنية الأساسية في النسيج الاجتماعي المتكامل بغض النظر عن الاختلافات بين المواطنين (الطبقية والثقافية والسياسية والعقائدية) ويتجلى هذا النسيج الاجتماعي في التقيد التام بأنظمة المجتمع (الوطن) وقوانينه، وتحمل المسؤوليات تجاهه وبما يسهم في ديمومة هذا الوطن وتقدمه وازدهاره وتضمن المواطنة في المقابل حقوق كل مواطن في العمل والعيش المشترك الآمن في إطار التآخي والتعاون والمساواة. (٤٣)

إذن، تعريف المواطنة هي عضوية كاملة في دولة، أو في بعض وحدات الحكم. وأنّ الوطنية هي الجانب الحقيقي والفعلي للمواطنة؛ لأنّ الفرد قد يتمتع بجنسية الدولة ولكن لا يوجد لديه حسّ الوطنية متمثلاً بالانتماء والولاء لذلك البلد.

أما المواطنة فهي علاقة الفرد بدولته ، علاقة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه والتي تحمل وتضمن معنى المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. ثالثاً- إن أهم الواجبات السياسية التي تتعلق بمبدأ المواطنة هي :-

أ- واجب الدفاع عن الوطن

تتمثل الأعباء العسكرية في أداء الخدمة العسكرية التي يعدّ أداؤها واجباً وطنياً على كل مواطن ، لحماية الوطن والدفاع عنه ، فالدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ، ولا يقصد بالدفاع عن الوطن مجرد أداء الخدمة العسكرية ، فهذا الواجب يعد فقط احد صوره الأساسية والجوهرية.(٤٤)

إن هذا الواجب يتمثل بالسلوكيات الإيجابية التي يسلكها المواطنون ، ولكن أبرزها ما يسمى بواجب الخدمة العسكرية، فهو واجب مطلوب من كل مواطن للدفاع عن وطنه ومواطنيه في حالات السلم والحرب، وهو واجب منطقي لأنه سيدافع عن وطن حقق له مواظنته الحرة والكرامة من خلال ما وفرت له الدولة من حقوق وحريات وخدمات مكنته بالتالي من المشاركة في الحكم، إضافة الى الشعور، بالعدل من خلال تحقيق مبدأ المساواة بين افراد الشعب؛ ما يعزز الانتماء الوطني لديه.(٤٥)

وما يحكم واجب الأفراد في الدفاع عن الوطن، مبدأ أساس، هو مبدأ المساواة أمام الأعباء العسكرية، ويقصد بمبدأ المساواة في هذا المجال، أن ينخرط كل مواطن في الخدمة العسكرية من دون استثناء، أو إعفاء أحد بسبب مركزه الاجتماعي أو وضعه الاقتصادي، أو مركزه الوظيفي، أو لأي سبب آخر غير مشروع، وأن يكون أداء الخدمة العسكرية لمدة متساوية بالنسبة لجميع المواطنين.(٤٦)

ولا يوجد ادنى شك في ضرورة تساوي المواطنين جميعاً في أداء هذا الواجب القومي ، طالما أنهم متساوون في الافادة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لهم.(٤٧) وقد نص الدستور العراقي النافذ على هذا الواجب في المادة (٩/أولاً وثانياً)؛ إذ نصت الفقرة أولاً على أنه(تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتمائلها دون تمييز أو إقصاء وتخضع لقيادة السلطة

المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة) ، كما نصّت الفقرة ثانياً على ان (تنظم خدمة العلم بقانون) ، ولكن كغيره من القوانين الاخرى لم ير النور لحد الآن والذي من شأن اصداره ان يوحد العراقيين بالدفاع عن وطنهم.

بعد وصول التنظيمات الإرهابية إلى المناطق المقدسة والأهله بالسكان، وقتلها الآلاف من العراقيين في الموصل وصلاح الدين على أساس طائفي، وعدم وجود قوات عسكرية نظامية من الجيش والشرطة قادرة على وقف تقدم الإرهاب ، أدركت المرجعية الدينية ممثلة بالسيد السيستاني عليه السلام خطورة الوضع الأمني الحالي، واحتمال انجرار البلاد إلى الحرب الأهلية الشاملة، لذا جاءت دعوة المرجعية الدينية لكل العراقيين إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات، وتشكيلها لقوات الحشد الشعبي ودعمهم بالمال والسلاح؛ إذ إن تحاذل السياسيين والانقسام بين الكتل والأحزاب السياسية، دفعها لأن تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن الوطن والمقدسات والشعب.

إن السيد السيستاني عليه السلام، وفي فتواه للجهاد الكفائي وفي وصاياه للمقاتلين، ركّز على المواطن والمواطنة، لا على العناوين الدينية والمذهبية، فهو قد مارس الوحدة عملاً أكثر مما مارسها قولاً وبذلك خلق جواً من التآلف والتلاقي بحكمته وبخطواته العملية المدروسة^(٤٨).

إن سماحته قد ركّز على فكرة الدولة المدنية والتي بدورها أسهمت في عملية الانسجام والترابط بين أبناء الوطن الواحد الذي يضمّ أقليات من الديانات الأخرى كالمسيحية والإيزيدية والصابئة فضلاً عن المذاهب الإسلامية المختلفة، ما يضمن لهم حرية ممارسة طقوسهم وشعائهم الدينية، وذلك يتمثل في الدولة المدنية التي تقوم على صناديق الاقتراع والتميز بين السلطات الثلاث...

وفي زمن (الكورونا) ، أصدر سماحة المرجع السيد السيستاني عليه السلام ، وفي سبيل تآزر أفراد المجتمع الواحد مع بعضهم بعضاً، بياناً يدعو فيه أبناء الوطن الواحد إلى التعاون

والتعاضد مع بعضهم بعضاً للحدّ من أضرار تلك المحنة العvisية التي عصفت بكل البلدان ومنها العراق العزيز...

بيان مكتب سماحة المرجع الديني السيد علي السيستاني عليه السلام (٤٩):

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ توفير الحاجات الأساسية للعوائل المتضررة من الأوضاع الراهنة هو بالدرجة الأساس من مسؤولية الجهات الحكومية المعنية ولكن في ظل عدم الاهتمام الكافي منها بذلك لا مناص من التوجّه إلى سائر الأطراف القادرة على المساهمة في هذا الأمر المهم الذي هو من أفضل الخيرات والقربات.

والعمل بما يفي بالمقصود يتطلّب تعاوناً وثيقاً من أطراف عدة:

١- أهل الخير من المتمكّنين مالياً، بأن يساهموا بما تيسّر لهم في هذا المجال، ويمكنهم احتساب ما يدفعونه من الحقوق الشرعية، مع رعاية الضوابط المقررة في كيفية صرفها وتوزيعها.

٢- التجار ممن تتوفر لديهم المواد الغذائية ونحوها، بأن يعرضوها للبيع ولا يرفعوا من أسعارها؛ بل ينبغي أن تكون مدعومة.

٣- مجاميع من الشباب الغيارى يتطوّعون للتعرف على العوائل المتعففة وإيصال المواد المخصصة لها، بعد التنسيق في حركتهم مع الجهات الرسمية في ظل منع التجول الساري في معظم المناطق، ولا بدّ من أن يتخذوا كافة الإجراءات الاحترازية لئلا تنقل العدوى إليهم لا سمح الله.

ينبغي لأصحاب المواكب الحسينية الكرام-الذين كان لهم دور مشرف في رفد المقاتلين الأبطال بكل ما يحتاجونه في أيام الحرب مع داعش-أن يستعيدوا نشاطهم باتجاه دعم وإسناد العوائل المتضررة في الوقت الراهن مع رعاية ما تقدّم آنفاً.

وبتلك الإرشادات والتوجيهات الإصلاحية لسماحته، حرص سماحته على تعاون أبناء المجتمع الواحد وتعاضدهم في مؤازرة بعضهم بعضاً لمواجهة الظروف الاقتصادية والمعيشية والصحية الطارئة.

الخاتمة:

للمرجعية الدينية دور فاعل في ترسيخ القيم، والمفاهيم الإنسانية والتربوية، والمعايير الأخلاقية، ومرتكزات المواطنة، وعناصر الوحدة الوطنية. كان دأب المرجعية الدينية في النجف الأشرف على الدوام متمثلاً بتعزيز أواصر المجتمع بكل أطرافه وتلاوينه، وبث قيم الاعتدال، وأسس التفاهم والاعتدال. دعت خطابات المرجعية الدينية في النجف الأشرف إلى المحافظة على المال العام، والممتلكات، وترسيخ مبدأ المواطنة،

الملخص:

للقيم التربوية والأخلاقية دور بالغ الأهمية في التأثير على النظم: السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في هذه الدراسة، عرض مفهوم القيم ودلالاتها، ومنها ما يتصل بالمرجعيات الدينية، ومدى فاعليتها ومواكبتها للأحداث والتفاعلات الاجتماعية والسياسية. وقد توسع البحث في تناول موضوع المواطنة تعريفاً، واصطلاحاً، ودوراً ومواقف المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف من هذا المفهوم المحوري في بناء الدولة، واستقرار المجتمعات، وتطور فاعلية الحكومات.

Abstract:

Educational and moral values have a very important role in influencing systems: political, economic and social.

In this study, the concept of values and their connotations were presented, including those related to religious references, and the extent of their effectiveness and their keeping pace with social and political events and interactions.

The research has expanded to address the issue of citizenship in definition, idiomatically, and its role, and the positions of the supreme religious authority in Najaf from this pivotal concept in state building, the stability of societies, and the development of government effectiveness.

الهوامش:

(١) غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣م، ص ٢٧٢، ٢٧١.

(٢) كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ١٩.

(٣) حمد محمد الزلباني، القيم الاجتماعية، مطبعة الاستقلال الكبرى، مكان النشر لا يوجد، ١٩٧٣م، ص ٨، ١٣، ٩٠.

(٤) قباري محمد إسماعيل، قضايا علم الاجتماع المعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦م، ص ٢٨٣.

(٥) <http://Muolaynadjem.elaphblog.com/posts.aspx?u=3706&A=83993>

(٦) في خطبة الجمعة بإمامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي الموافق ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٤ شباط ٢٠١٧م.

(٧) ظاهر محسن هاني الجبوري، مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد (١)، العدد (١٨)، ٢٠١٠م، ص ٥٣.

(٨) بيان السيد السيستاني رحمته الله من التظاهرة التي كانت بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠١١م، بعد يوم من التظاهرة أصدر سماحته ذلك البيان؛ أي بتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٢ هـ الموافق في ٢٠١١/٢/٢٦م..

(٩) خطبة الإصلاح الحكومي لل مرجع الديني الكبير السيد علي السيستاني رحمته الله: في خطبة الجمعة يوم ٧ آب ٢٠١٥ الموافق ٢١ شوال ١٤٣٦ هـ.

(١٠) د. رأفت دسوقي، الحريات السياسية والرقمية للموظف العام، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٨٨.

(١١) السيد سلمان، حيدر نزار، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني نموذجاً: ص ٤٤.

(١٢) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص ١٨ في حديث لوكالة الأسوشيتيد برس.

(١٣) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص ١٨.

(١٤) بيان من مكتب السيد السيستاني رحمته الله يوضح فيه موقفه من المسائل المهمة في النظام السياسي العراقي، صدر في يوم الجمعة ١٧ شعبان ١٤٣٩ هـ الموافق ٤ آذار ٢٠١٨م.

- (١٥) بيان من مكتب السيد السيستاني رحمته الله يوضح فيه موقفه من المسائل المهمة في النظام السياسي العراقي ، صدر في يوم الجمعة ١٧ شعبان ١٤٣٩ هـ الموافق ٤ آذار ٢٠١٨ م
- (١٦) بيان مكتب سماحة السيد السيستاني رحمته الله حول التعرض للكنائس المسيحية في بغداد والموصل ، بتاريخ ١٥ ج/١٤٢٥ هـ/٢ ، الموافق: ٢٠٠٤/٨/٢ م النجف الأشرف.
- (١٧) بيان مكتب سماحة السيد السيستاني رحمته الله حول الوحدة الإسلامية ونبد الفتنة الطائفية ، بتاريخ ١٤ من المحرم ١٤٢٨ هـ ، الموافق: ٢٠٠٧/٢/٣ م.
- (١٨) دستور الجمهورية التونسية لسنة ٢٠١٤.
- (١٩) أحمد عبد الحفيظ ، الطريق للحرية (أوراق التدريب النظري لأعضاء شبكة رسل الحرية) ، مصر: ينظر الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠١٤/٢/٥ -: www.freedom.messengers.net
- (٢٠) ابن منظور ، معجم لسان العرب ، ج ١٥ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دون تاريخ ، ص ٣٣٨.
- (٢١) سورة التوبة ، الآية (٢٥).
- (٢٢) شهاب الدين ابو عمرو ، المنجد ، دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٠٥ م ، ص ١٢٢٢.
- (٢٣) د. بان غانم احمد الصائغ ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٣) ، السنة (٥) ، ٢٠٠٩ م ، ص ٣١٧.
- (٢٤) منير البعلبكي ، المورد ، مطبعة باقرى ، طهران ، ٢٠٠٦ م ، ص ١٨٠.
- (٢٥) بشير نافع وجورج القصيفي وخالد الحروب ، سمير الشمري وعبد الحميد الأنصاري وعبد الوهاب الافندي ونادية أحمد الفقير و محمد هلال الخليفة و يوسف الشويري ود. علي خليفة الكواري ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، ٢٠٠٤ م ، ص ٣٤.
- (٢٦) د. عيسى الشماس ، المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٨ م ، ص ٣٩-٤٠.
- (٢٧) بشير نافع وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٥.
- (٢٨) أمين فرج شريف ، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية ، دار الكتب القانونية ، مصر ، ٢٠١٢ ، ص ٢٩-٣٠.
- (٢٩) بشير نافع وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣١.
- (٣٠) المقيم هو الأجنبي الذي تسمح له الدولة بدخول اقليمها ، بعد الحصول الترخيص بالإقامة ، وإما أن تكون إقامة عارضة استناداً إلى حق الفرد في التنقل ، أو إقامة مستمرة من اجل مزاوله مهنة أو

تجارة أو الدراسة. ينظر د. حسام الدين فتحي ناصف ، مركز الاجانب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠م ، ص ١٠٩.

إن اصطلاح المواطن يطلق على الشخص الذي يحمل جنسية الدولة ويتمتع بكافة الحقوق السياسية. ينظر د. محمد الروبي ، الجنسية ومركز الاجانب في القانون المقارن ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٣.

أما الأجنبي هو من لا يتمتع بالجنسية الوطنية وفقاً للأسس والمعايير القانونية المحددة في قانون جنسية تلك الدولة وذلك دون اعتبار للأسس الاجتماعية أو الدينية التي قد تربطه بشعب الدولة. ينظر د. ناصر عثمان محمد عثمان ، الجنسية ومركز الاجانب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص ١٤٠.

(٣١) د. طارق محمد طيب القصار وطارق محمد ذنون الطائي ، أثر العامل الخارجي في المواطنة ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٣) ، السنة (٥) ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٥.

(٣٢) د. قيس حسن عواد ، مبدأ المواطنة في التشريع الضريبي ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٣) ، السنة (٥) ، ٢٠٠٩م ، ص ٢٣٤.

(٣٣) د. احمد احمد الموافي ، المواطنة على ضوء التعديلات الدستورية ، دار النهضة العربية ، دون تاريخ ، ٢٠٠٨م ، ص ١١.

(٣٤) د. طارق محمد طيب القصار وطارق محمد ذنون الطائي ، مصدر سابق ، ص ٦٨.

(٣٥) د. وليد الشهاب الحلي ود. سلمان عاشور الزبيدي ، التربية على حقوق الانسان ، ط ١ ، مطبعة الأحمد ، العراق ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٣٦) Nash , Kate , Between Citizenship and Human Rights , Article , Goldsmiths Library , University of London , ٢٠٠٩ , p.٢.

(٣٧) د. أحمد فكاك البدران ، حقوق وحريات المواطن في الدساتير العراقية (دراسة تاريخية مقارنة) ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٣) ، السنة (٥) ، ٢٠٠٩م ، ص ٣٤٤.

(٣٨) د. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، مجلد (٦) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دون تاريخ ، ١٩٩٠م ، ص ٣٧٣.

(٣٩) د. وليد الشهاب الحلي ود. سلمان عاشور الزبيدي ، مصدر سابق ، ص ٣٦٢-٣٦٣.

(٤٠) د. عيسى الشماس ، مصدر سابق ، ص ٥١.

(٤١) عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود ، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠١٠ ، ص ٧٧.

(٤٢) Bart van Steenberg , The Condition Of Citizenship, Sage Publications Ltd , London , ١٩٩٤ , p.٢.

(٤٣) د. عيسى الشماس ، مصدر سابق ، ص ٤٣.

(٤٤) كوثر عبد الهادي محمود الجاف ، التنظيم الدستوري لعلاقة الدولة بالفرد ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بابل ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٧٤.

(٤٥) إيمان أحمد ونوس ، الدولة والمواطنة حقوق وواجبات
ينظر الموقع الالكتروني بتاريخ ١٠/٤/٢٠١٤ - syria-news.com

(٤٦) كوثر عبد الهادي محمود الجاف ، مصدر سابق ، ص ٢٧٦.

(٤٧) د. سعيد السيد علي ، مصدر سابق ، ص ٤٥٦-٤٥٧.

(٤٨) منير الحجاز ، مقال بعنوان "السيد السيستاني يدعو إلى التركيز على الدولة المدنية في العراق".

(٤٩) بيان مكتب سماحة السيد السيستاني رحمته الله الصادر في ٢٥ رجب ١٤٤١ هـ.

ثبت المصادر والمراجع:

الوثائق:

- دستور الجمهورية التونسية الصادر في العام ٢٠١٤ م.

المراجع:

- أمين فرج شريف ، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية ، دار الكتب القانونية ، مصر ، ٢٠١٢ م.

د. أحمد أحمد الموفى ، المواطنة على ضوء التعديلات الدستورية ، دار النهضة العربية ، دون تاريخ ، ٢٠٠٨ م.

- ابن منظور ، معجم لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دون تاريخ.
- بشير نافع وآخرون ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، ٢٠٠٤ م.

- د. حيدر نزار السيد سلمان ، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني نموذجاً ، دار العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٥ م.

- حامد الخفاف (إعداد) ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، في حديث لوكالة الأسوشييتد برس.

- حمد محمد الزلباني، القيم الاجتماعية، مطبعة الاستقلال الكبرى، مكان النشر لا يوجد، ١٩٧٣م.
- د. حسام الدين فتحي ناصف، مركز الأجانب، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠م.
- د. رأفت دسوقي، الحريات السياسية والرقمية للموظف العام، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١٠م.
- د. سعيد السيد علي، النصوص الدستورية ومراقبة البرلمان للسلطة التنفيذية، دار الكتاب الحديث، بيروت، ٢٠١٨م.
- شهاب الدين أبو عمرو، المنجد، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.
- د. عيسى الشماس، المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٨م.
- د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مجلد (٦)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دون تاريخ، ١٩٩٠م.
- عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠م.
- غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣م.
- قباري محمد إسماعيل، قضايا علم الاجتماع المعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦م.
- كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.
- كوثر عبد الهادي محمود الجاف، التنظيم الدستوري لعلاقة الدولة بالفرد، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٧م.

- منير البعلبكي، المورد، مطبعة باقرى، طهران، ٢٠٠٦م.
- د. محمد الروبي، الجنسية ومركز الأجانب في القانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- د. ناصر عثمان محمد عثمان، الجنسية ومركز الأجانب، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- منير الخباز، مقال بعنوان "السيد السيستاني يدعو إلى التركيز على الدولة المدنية في العراق".
- د. وليد الشهاب الحلبي ود. سلمان عاشور الزبيدي، التربية على حقوق الانسان، مطبعة الأحمد، العراق، ٢٠٠٧م.
- الخطابات:
- بيان من مكتب السيد السيستاني رحمته الله يوضح فيه موقفه من المسائل المهمة في النظام السياسي العراقي، صدر في يوم الجمعة ١٧ شعبان ١٤٣٩ هـ الموافق ٤ آذار ٢٠١٨م.
- بيان السيد السيستاني رحمته الله من التظاهرة التي كانت بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠١١م، بعد يوم من التظاهرة أصدر سماحته ذلك البيان؛ أي بتاريخ ٢٢/٣/١٤٣٢ هـ الموافق في ٢٦/٢/٢٠١١م.
- بيان مكتب سماحة السيد السيستاني رحمته الله حول التعرض للكنائس المسيحية في بغداد والموصل، بتاريخ ١٥ ج ١٤٢٥ هـ/ ٢، الموافق: ٢٠٠٤/٨/٢م النجف الأشرف.
- بيان مكتب سماحة السيد السيستاني رحمته الله حول الوحدة الإسلامية ونبد الفتنة الطائفية، بتاريخ ١٤ من المحرم ١٤٢٨ هـ، الموافق: ٢٠٠٧/٢/٣م.
- بيان مكتب سماحة السيد السيستاني رحمته الله الصادر في ٢٥ رجب ١٤٤١ هـ.
- في خطبة الجمعة بإمامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي الموافق ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٤ شباط ٢٠١٧م.
- خطبة الإصلاح الحكومي لل مرجع الديني الكبير السيد علي السيستاني رحمته الله: في خطبة الجمعة يوم ٧ آب ٢٠١٥ الموافق ٢١ شوال ١٤٣٦ هـ.

المجلات:

- د. أحمد فكاك البدران ، حقوق وحرريات المواطن في الدساتير العراقية (دراسة تاريخية مقارنة) ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٣) ، السنة (٥) ، ٢٠٠٩م.
- د. بان غانم احمد الصائغ ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٣) ، السنة (٥) ، ٢٠٠٩م.
- د. طارق محمد طيب القصار وطارق محمد دنون الطائي ، أثر العامل الخارجي في المواطنة ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٣) ، السنة (٥) ، ٢٠٠٩م.
- ظاهر محسن هاني الجبوري ، مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ، المجلد (١) ، العدد (١٨) ، ٢٠١٠م.
- د. قيس حسن عواد ، مبدأ المواطنة في التشريع الضريبي ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٣) ، السنة (٥) ، ٢٠٠٩م.

المصادر الأجنبية:

- Bart van Steenberg , The Condition Of Citizenship, Sage Publications Ltd , London , ١٩٩٤.
- Nash , Kate , Between Citizenship and Human Rights , Article , Goldsmiths Library , University of London , ٢٠٠٩.

المواقع الإلكترونية:

- إيمان أحمد ونوس ، الدولة والمواطنةحقوق وواجبات
ينظر الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٠ - syria-news.com
- أحمد عبد الحفيظ ، الطريق للحرية (أوراق التدريب النظري لأعضاء شبكة رسل الحرية) ، مصر: ينظر الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠١٤/٢/٥

www.freedom.messengers.net

<http://Muolaynadjem.elaphblog.com>

posts.aspx?u=٣٧٠٦&A=٨٣٩٩٣